Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تابع ابن البناء هذا الطريق فنظم فوضى «علم البيان» حسب بعض المبادىء الرياضية والمنطقية، فوظف الاستقراء والاستنتاج لاختزال الأقسام المتعددة إلى كليات أربع، ونظرية التناسب الرياضية المنطقية التي بنى عليها عدة قضايا وأقساماً ونتائج؛ وكانت مواده الموروث العربي من بلاغة ونقد، وكان من بين أهدافه تقوية المنة لفهم الكتاب والسنة فهماً صحيحاً مستنداً إلى مبادىء علمية وكونية.

ولعل من يمثل قمة هذه الاتجاه هو كتاب **المنزع البديع**. فقد استثمر صاحبه في بنائه التراث المنطقي الصوري، وخصوصاً ما ورد في كتاب **المقولات**. هكذا صنف شتات البيان العربي إلى عشرة أجناس، ونوع كل جنس إلى أنواع وسيطة وإلى أنواع أخيرة. ولكن المبدأ الأنطولوجي الذي تقوم عليه المقولات والذي يفرض استقلال كل جنس عن آخر قد أوقعه في مآزق أشرنا إليها في مواضعها. وما يهمنا هنا هو أن الكتاب إسهام حقيقي في صياغة مبادىء تأويلية تَسْتَنِدُ إلى «قوانين كونية وإنسانية».

ب ـ قوانين التأويل:

هذه القوانين هي ما حاول ابن رشد ـ قبل ذلك بكثير ـ أن يستند إليها ليضبط التأويل. ولذلك كان المنطق التاريخي يفرض أن يكون البداية؛ ولكن ما يشفع لنا هو المنهاجية التي اتبعناها التي تسعى إلى ابراز القوانين المجردة المتعالية من خلال بنيات متجانسة أو كالمتجانسة أو متخالفة ولكنها تجنس بالمماثلة والمشابه.

1 ـ الأزواج:

ينطلق ابن رشد من وضع أزواج يحلل ـ في ضوئها ـ إشكال التأويل ويقننه ليصل إلى تحقيق رهانه؛ وهذه الأزواج هي: التأويل البرهاني/غير التأويل البرهاني؛ الخاصة/العامة؛ ما يؤول/ما لا يؤول؛ حقيقة/مجاز.

2 ـ الأرباع:

وقد ظهر له أن زوج: «حقيقة/مجاز غير مُوفٍ بغرضه فَوَلَّدَ من الحقيقة زوجاً ثانياً؛ هو: ظاهر يجب تأويله/ظاهر لا يجوز تأويله. وولد عن المجاز زوجاً ثانياً؛ هو: تمثيل وتشبيه يجب تأويله/تمثيل وتشبيه لا يجوز تأويله.

يتبين من هذا أن ابن رشد وظف المنهاجية الرياضية المنطقية الأثيرة؛ وهي: